تنمية الموارد البشرية في العراق

الدكتور محمد حامد الطائي
كلية الاداب ـ جامعة بغداد

نظرة الى الكون الذي نحن فيه ، يوحي بعظم الخلق ، ويدعو الى التأمل العميق • فالخلق من حولنا متنوع ومترابط ، فيه عوالم من الاحياء والمجادات ، منها ما نعرفها ، ومنها مالا نعرفها • منها ما نستفيد منها ومنها مالم نهتد الى معرفة الاستفادة منها ، وربما تعلمنا ذلك في المستقبل •

وفوق كل هذه المخلوقات الموجودة على الكرة الارضية ، هناك المخلوق الافضل ـ الانسان ـ •

« ولقد كرمنا بنى ادم ، وحملناهم في البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا »

وقد درس الناس قديما وحديثا هذا ـ الانسان ـ من نواحي عديدة جدا ، بيولوجية ، انثربولوجية ، تاريخية ، سلوكية ، عقائدية ، لغوية و •••• و ••••

والدراسات هذه جميعا وبالبديهية لخير هذا ـ الانسان ـ ذاته لان ما حول الانسان ، مما يعرفه ومما لا يعرفه قد وجد لصالح الانسان نفسه ، وهي ما تعرف بالبيئة ، وفيها العناصر الطبيعية والعناصر الحضارية •

والجغرافية تدرس الانسان والبيئة التي يعيش فيها وبيان التأثير المتبادل بينهما ، وتطوف البحث الجغرافي ، هي بيان هذا التأثير المتبادل ، غير ان بعض الجغرافيين ؟ وضعوا الانسان في طرف من حلبة الصراع والطبيعة عند الطرف المقابل ، وافترضوا ان صراعا قائما بصورة دائمية بين الكائنات البشرية والطبيعية ، ان كلا من الطرفين يحاول السيطرة على الطرف الخصم ، وربما بهدف القضاء عليه خلال عمليات الاستغلال الكبرى التي تجري حيث وجد الخصمان • وقد اطلقوا على هذه الحال ـ الانسان ضد الطبيعة والذي اراه في جوهره يختلف كليا عن جوهر هذه الفكرة ، واعتقد ان أصحابها لم يدركوا حقيقة الواقع المتمثل عن هذا الكون غير المحدد ، او انهم قصروا في ادراك الجانب الاخر من جوانب هذه الحقيقة • ولو استطاع الفرد ، من الجغرافيين لاغيرهم ، ان يدرك الحقيقة كلها ويبصر لجوانبها المتعددة في

ذات الوقت لادرك الواقع وسماه الحقيقة ، وامن به كما هو ، وليس كما تصوره من قبل شمولية الادراك .

ان حقيقة الواقع السائد في العالم تتمثل بالانسجام المطلق بين عناصر البيئة ، بما فيها الانسان ومجتمعاته ، والطبيعة وعناصرها . وبعبارة ادق ، هناك تفاعل متكامل في انسجام مطلق بين الانسان والطبيعة . وان الطبيعة في ذاتها تعمل وفق قوانين ونظم ، من اجل ان يكون دوما واقفة الى جانب الانسان . ويكون التعبير اشمل ، لو وصفت الحال بقولي ان الطبيعة من أجل الانسان ، لان الطبيعة في الاصل وجدت ثم سخرت لخدمة اهداف حياة الانسان وضروب معيشته في مختلف جهات الارض .

واذا كان الانسان عنصرا من عناصر البيئة ، فان مكانته تبقى هي الرفيعة بين هذه العناصر كلها ، والعناصر الحضارية هي من صنع يد الانسان ، واما العناصر الطبيعية فهي مسخرة الانسان . ومن هذه الفكرة وحدها ، نظرت الى دراسة الموارد البشرية في القطر العراقي ، وعلى نطاق شامل لاضيق ، وبصورته الواقعية لا الخيالية . وهي فكرة اصيلة وليست منقولة .

نظرت الى الموارد البشرية في العراق من منظار يجتذب التفاؤل ويبعد التشاؤم . واذا كان من المسلم به ان لا تنمية شاملة بدون تنمية الموارد البشرية في القطر ، فانه من المنطق المعقول ، ان لا تنمية للموارد البشرية بدون الاهتمام بتحسين النوعية البشرية .. وقد وجدت في هذه النظرة ، وبعد التأمل الطويل لجوانب المسألة ، ان تنمية الموارد البشرية في القطر تتطلب العناية بالناس ، عددهم ، وتكاثرهم ، وتوزيعهم ، واعمارهم وحركاتهم في الهجرة واستيطانهم . وهي تتطلب العناية كذلك بتعليم الناس وارشادهم وتوجيههم ليكون الفرد منهم اقدر على التصرف والتعاون مع الاخرين بشكل يحقق النفع الاكثر لابناء الوطن والسعادة لكل المواطنين . ويغرس الثقة المتبادلة بين الحكام وافراد الشعب .

الاهتمام بافراد المجتمع عددا ونوعا .

وجهت دراستي للموارد البشرية في العراق وجهة امل ان تكشف

مجالات تحسين هذه الموارد ، من اجل تحقيق القدر الاكبر من تعاونها مع اعضائها وتفاعلها مع الموارد المادية المتوفرة لتحقيق الاستثمار الافضل . فالمورد لا يعتبر موردا الا بعد حدوث عملية تفاعل بين عناصر ثلاثة ، على حد تعبير (زمرمان ، ١٩٥١) (الانسان والخبرة والمادة والمورد ذاته)[٣] . وعندئذ فقط يتحقق النفع الاكبر للفرد والمجتمع ، القطري والقومي ، والعالم ككل .

وبالوقت الذي اقر ان الانسان هو انسان كيفما كان ، واينما وجد ، ولكنه في الواقع يختلف عن الانسان الاخر في نواح عدة منها ؟ النواحي المنظورة ؟ البشرة وشكل الجسم ولون العيون ، ووضع الشعر وحجم الجمجمة و ... و ... وهو يختلف كذلك في النواحي الملموسة ، والاستقامة والثقافة ، والصحة ، والالتزام ، والامر بالمعروف ، والصدق ، والتضحية ، والمهارة اليدوية ، والتعاون ، و ... و ...

من وجهة نظر المجتمع البشري والمصلحة الوطنية ، فان النواحي الملموسة اهم بكثير من النواحي المنظورة من حياة الفرد .

المفاضلة بين الافراد تأتي عميقة الاثر من النواحي الملموسة أكثر بكثير من النواحي المنظورة . فالفرد المستقيم السلوك افضل من المنحرف في العلاقات الخاصة والامور العامة .

والمفاضلة عملية جارية في داخل المؤسسات الاجتماعية كافة كما وانها جارية حتى بين افراد الاسرة الواحدة . وهي ترد كذلك بين مجتمع ومجتمع في نفس الفترة الزمنية وفي فترتين مختلفتين .

والمفاضلة لابد وان تخضع لمقاييس ، وهي وان بدت عرفية وتقليدية . ولكنها ولا شك دقيقة ، ومنطقية . فالخمسة اكبر من الاربعة ، منطقيا وعمليا ، والمستقيم افضل من المعوج ، منطقيا وعمليا ايضا . والعمال الفنيون اقدر على انجاز العمل من العمال غير الفنيين وان تساوى العدد ، منطقيا وعمليا ، وكذلك فان مائة عامل اقدر على انجاز العمل من سبعين عامل ، منطقيا وعمليا ايضا . واذا كانت الظواهر البشرية المنظورة تقاس بالارقام ، فان الظواهر الملموسة تقاس بالادراك . ولابد ان يكون

العقل اقدر على التعبير من الرقم ، وقد لايقل عنه في الدقة ايضا .

واذا كان الذهب معدن محدد الخواص ، لكن سبائكه تختلف في درجة النقاوة ، فان الناس كذلك من جنس واحد ، ولكنهم يختلفون بعضهم عن بعض بحسب النوعية . وتقدير قيمة الفرد في المجتمع البشري من العدالة ان يكون ملتزما بمقاييس الجودة ، والجودة مقياس نوعي . وقديما قالوا (الناس معادن) وكأنهم ارادوا القول ان من الناس من هو ثمين لانه نافع ومنهم من هو رخيص لانه مهمل لا يأتي بخير .

الانسان في الاصل مخلوق نقي تمثله الفطرة البشرية ، او ان الانسان في الاساس هو الفطرة في نقاوتها . وهو في نقاوته هذه كالذهب الخالص في الطبيعة ، ولكن اختلاط الانسان بغيره ، وتأثره بعوامل وجدت في البيئة ، قد تؤدي الى انحرافات في سلوكه وبالتالي تشويه لذاتيته البشرية السليمة ، تماما كما تقل نقاوة الذهب عند اخلاطه بمعدن اخر . واذا كان الناس في مختلف العصور والاماكن ، يتباينون في المظاهر البايولوجية (الحياتية) فانهم يختلفون ايضا في القابليات الجسمية والعقلية والسلوك والوضع النفسي . وقد انصرف الى دراسة هذه الاختلافات رجال في الطب والاجتماع والانثربولوجي والاخلاق والسكان وغيرهم . اما الجغرافون فقد ساهموا في دراسة الانسان وركزوا على جوانب حياته المختلفة في فرع من فروع علم الجغرافية ، الجغرافة البشرية وتناولوا المظاهر الجسمية والجوانب السلوكية الظاهرة في التقاليد والعادات وطرق المعيشية والحرف وطراز السكن واساليب التنقل ... و ... واعتمدت المظاهر الطبيعية (الجسمية) على مقاييس متفق عليها (شكل الجمجمة وحجمها ، طول الارجل ، وشكل عظام الوجه ، ونوع الشعر ووضع الفك) اما الجوانب الاجتماعية فقد خضعت الى مقاييس ايضا ، كان قد وضعها وقننها وطبقها في الدراسات السكانية جغرافيون وغير جغرافيين من اوربا واميركا ، ولكن حقول دراستهم ومواد تجاربهم كانت تقع في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وخاصة في مجتمعاتها البدائية . مما جعل بعض النتائج قد جاءت قاصرة عن تمثيل الواقع ، وعكست تصورات خاطئة .

الا ان هذين الأتجاهين في الدراسات البشرية قد تضاءلا في الربع القرن الماضي ، وحلت محلهما دراسات سكانية من نواحي العدد والتوزيع والنمو والجنس والعمر والهجرة والتغذية في جغرافية السكان ، ومن نواحي البيئة (الطبيعية والحضارية) والتفاعل بينها وبين المجتمعات والمهن ، والتباين الاقليمي في العالم على اساس توزيع السلالات البشرية والنظم الاجتماعية وطراز المعيشة في الجغرافية البشرية .

الواضح ان هذه الدراسات الجغرافية للانسان كلها قد اغفلت الجانب النوعي للبشر . ولا غرابة في ذلك فالجغرافية في الاساس لم تعتن الا بالمقاييس الكمية (المادية) ، واعتمدت على ذكر الوحدات (اطنان ، وحدات ، مساحة ، عدد ، ونسب مئوية ، ومطلقة) في الزراعة والصناعة والنقل والمدن والسياحة . وقد اغفلت النوعية لانها لا تخضع للقياس ، ولا يعبر عنها بالوحدات او النسب ، وهو ما يرد على لسان الجغرافيين في حوارهم المهني ومناقشاتهم الاكاديمية .

كنت افكر في دراسة الموارد البشرية في العراق وتنميتها في دراسة تطبيقية ، تعتمد على واقع الحال في القطر ، وليس على الاراء والنظريات التي يلتزم بها الكتاب الغربيون (الاوربيون والامريكيون ومن سار وفق هديهم) . وقد كنت قد كتبت في ١٩٧٧ عن (السكان والتنمية الاقتصادية في العراق)[٤] من ناحية عدد السكان ومجال العمل ووفرة المصادر ، مؤكدا على حاجة القطر الى المزيد من البشر كان تفكيري يتجه نحو دراسة الموارد البشرية من الناحية النوعية ، وتنمية هذه الموارد نوعيا وكميا ، وخاصة وان مشكلة السكان في الاقطار النامية في العالم ، اساسها تخلف في النوعية اكثر مما هي نقص في الكمية . وهذه الدراسة افترضت فيها ان تتناول من الجوانب البشرية مالم يرد عادة في الدراسات التقليدية في علم السكان والجغرافية البشرية وعلم الديموغرافي ، وان كانت تعتمد في بعض مادتها على الجوانب العددية والتوزيع والنمو للسكان في القطر ، وهو ما قد اعتادت جغرافية السكان على تقديمه ، واعتبرت هذه الدراسة جزءا متمما للدراسات السكانية في القطر العراقي والوطن العربي .

وبتحقيقها تتوفر الناحية النوعية الى جانب الناحية الكميـة في دراسـة مشكلة السكان في العراق • ويهدد منهاج الدراسة هذه خطـر الانـزلاق والذي فيها مواضيع ليست من الجغرافية • وهو خطر يهدد حل البحوث الجغرافية وفي مختلف فروعها ، وحتى الطبيعية منها • ولكن حاولت دوما الالتزام باطار الفكر الجغرافي المعاصر ، كما كنت احاول التأكيد على ما اغفلته الجغرافية ، واغفله زملائي في الدراسات السكانية •

توعية الانسان ذات اثر كبير في قيمته في المجتمع واهمية دوره في عملية التنمية الكبرى ، الاقتصادية والاجتماعية ، ومساهمته في بنـاء كيان الامة ، وكذلك في تنظيم حياته الخاصة وتعاونه مع الاخرين من اجل تحقيق الاهداف العامة ، وتعايشه معهم من اجل سعادة الجميع • وكـان يلفت نظري تلك الكلمات التي يعبر فيها الفرد عن شكواه العامة وخوفـه عادة من ازمة التخلف النوعي للانسان في كل مكان من عالمنا المعاصر •

لم تكن النوعية البشرية موضع عناية عند الجغرافيين ، كما لم تقع ضمن نطاق مناهجهم النظرية ، وكأنها ليست من اختصاص الجغرافية•

ان ادخال النوعية في الدراسات الجغرافيـة للسكـان ، خطـوة اصيلة ، يجب ان نعتني بها نحن الجغرافيون العرب • ويبررها المنطـق المعقول وحقيقه الواقع • وفي هذه الخطوة تحرر من قيود التبعية الفكرية التي ربطنا بها الكاتب الغربي منذ اكثر من قرن ونصف قرن •

تكاملت عندي فكرة النوعية البشرية عن الدراسة الجغرافية قبل تفرغي العلمي في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ • ومن اجلها كان تفرغـي هذا • وخلال وجودي في المملكة المتحدة ، اتصلت بقدر ما تيسر لي ، بعدد من الجغرافيين البريطانيين ممن كان لهم بعض الاهتمـام بالدراسـات السكانية ، وذلك في اربعة اقسام جغرافية من اربع جامعات اخترتها للتباين الواضح في توجيهات الاقسام من نواحي الاختصاصـات والاهتمامـات (ردنك ودرم ولانكستر ومانشستر) • وكذلك حاولت الاطلاع علـى ما احتوته مكتبات تلك الجامعات من كتب عن السكان •

وفي هذه الفترة من التفرغ ، ركزت تفكيري ، او على الارجح

أقول تركيز تفكيري وبشكل واضح عن دراسة تنمية الموارد البشرية ، على تحسين نوعية الفرد ، وليس على زيادة عدد الافراد في المجتمع • وان تحسين النوعية انفع لحركة التنمية الشاملة ومكانة المجتمع العراقي قوميا ودوليا • وان تنمية الموارد البشرية هي التمهيد الضروري لنجاح العملية الكبرى في التنمية الشاملة في القطر •

وقد وجدت خلال دراستي للموضوع في بريطانيا ، ان المنشور من الأبحاث الجغرافية لا يتطرق الى جانب (النوعية) من الموارد البشرية• ولكن وجدت استعمالات لكلمة (النوعية) في قضايا السكان ومن ذلك كتاب (هارتلي ، ١٩٧٢)[٥] الا انني وجدت ان تعبير النوعية قد جاء فقط لمعالجة مشكلة تزايد السكان في العالم ، وان التأكيد على النوعية السكانية في المجتمع هو فقط لتبرير الاخذ بمبدأ السيطرة على النسل ، وتقليل الانجاب، وان نفس الفكرة اخذت بها المنظمات الدولية في مؤتمر بخارست (١٩٧٤) ومؤتمر الرباط (١٩٧٦) •

والدراسات الجغرافية البشرية قد جاءت في الغالب اقليمية تحليلية او عامه وصفية • وهي جميعا تلتزم بالاسلوب الاحصائي في الوطن والتحليل •

لم اجد الكثير مما انتفع به بصورة مباشرة من مطبوعات لغرض توسيع البحث او توجيهه خلال بقائي في بريطانيا ، ولكنني استمتعت واستفدت من اتصالاتي بالاساتذة البريطانيين[٦] ، ومراجعتي لمقر الجمعية البريطانية لتحسين السكان في لندن [٧] ولكن اهتمامات الجمعية كانت الواقع مركزة على تحسين حياة الفرد كأنسان في مجتمع وفي اسرة اوربية وذلك من الناحية البايولوجية وليس من الناحية السلوكية • وهنا وجه الاختلاف بين ما اريده لبحثي وبين اتجاه الجمعية في عملها • وللجمعية فروع في القارة الاوربية وهي تتعاون في مجالات تحسين البيئة ومظاهرها بقدر ما يؤثر على حياة الفرد اليومية ، من ذلك مثلا التلوث واثره في الانسان ومشاكل المدن المزدحمة ، انتشار المناطق الصناعية واثارهما السلبية ، وتوسع شبكات النقل وتعدد وسائطه •

يسعى الاقتصادي الى رفع مردود مشاريعه ، ويسعى الصناعي الى زيادة عدد الوحدات التي ينتجها معمله مع محاولة تحسين نوعية الانتاج وبالتالي يسعى الى تحقيق مردود اكبر • ومثل ذلك يسعى المزارع الى ضمان غلة اكبر من ارضه المزروعة ، مع انتاج نوعية افضل بضمان مردود مالي اكبر • وهكذا يفعل مربو الأبقار والاغنام والخيول و ••• وحتى الدجاج •

فما هو دور الدولة ، وما هو مجال عنايتها لتحقيق انجاب افضل نوعية ، واكثر عددا عند شعبها ؟ ويبقى الشعب فوق ارضه يستغلها ويتوالد افراده جيلا بعد جيل لضمان البقاء ، او استمرارية الاستغلال والاستثمار للموارد الاقتصادية المتوفرة في ارض الوطن •

ومن المنطق ان يصبح حرص الدولة ، منصبا على تحسين نوعية الموارد البشرية التي تحتضنها لضمان تنمية اقتصادية اوسع واكمل ، علما ان الموارد البشرية هي الاداة في التنفيذ ، وهي بالوقت ذاته المستفيد الاول من التنفيذ • فاذا كان الاقتصادي والصانع والفلاح يعملون على رفع انتاجية مشروعة وتحسين نوعيته • فهل نقبل من الانسان ان يهمل نفسه ، ولا يسعى الى رفع مستوى انجابه وتحسين نوعية خلفه ؟! وهل نجد ان دول العالم عامة ، والدول العربية خاصة ، تعمل على رفع مستويات الانجاب ، وتحسين نوعية الاجيال الناشئة !! • وهل هناك برامج قد اعدت لتحقيق هذا الهدف السامي البالغ الاهمية • الاجابة على مثل هذه الاستفسارات لا تأتي مرضية في الكثير من دول العالم الثالث • وهذا ما يدعو العاملين في مثل هذه الدول الى التفكير في وضع برامج من اجل التنمية البشرية ، تحسين نوعيتها وزيادة عددها •

العراق على وجه الخصوص ، والوطن العربي على وجه العموم بحاجة الى المزيد من البشر (اقل من ١٣ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) ورفع مستوى الافراد المعاشي والسلوكي والفكري والخلقي والنفسي و ••• و •••

ان عدد السكان في العالم في تزايد مستمر منذ اكثر من ٢٠٠٠

سنة ولكن معدلات الزيادة غدت عالية في القرنين الماضيين • وفي منتصف القرن الحالي اشتدت الدعوة الى التحذير من هذا التزايد للاسباب التالية •

١ ــ ازدياد حاصل مجموع سكان العالم •

٢ ــ ازدياد معدل اعمار الناس •

٣ ــ انخفاض قابلية الارض على الانتاج من المواد الغذائية والاولية •

٤ ــ تزايد معدلات استهلاك الافراد من المواد الزراعية والمصنوعة بسبب ارتفاع مستويات المعيشة •

مثل هذا الخوف من تزايد السكان ونقص الانتاج ، قد اعلنه مع الانذار الشديد ، القسيس الانكليزي مالثوس قد وضع نظرية متشائمة عن السكان تعرف باسمه • ولتحقيق الموازنة بين معدلات زيادة السكان والانتاج ، دعا صراحة الى تطبيق كل الاساليب الانسانية ، الشرعية وغير الشرعية للحيلولة دون وقوع الكارثة ، على حد تعبيره • وقد جاءت نظريته بعيدة عن المنطق والاخلاق •

تكاثر عدد اتباع المالثوسية بين رجال الاجتماع والسياسة والاقتصاد والسكان والجغرافية ، حتى اصبحت ، على ما أجده ، مذهبا للمعترفين بالنظرية والمتنصلين منها •

ادناه عدد السكان عن العراق والعالم بين ١٧٥٠ و ٢٠٠٠ •

العالم

السنة	العدد بالملايين
١٧٥٠	٧٠٠
١٨٥٠	١١٠٠
١٩٥٠	٢٤٠٠
١٩٦٠	٢٩٤٠
١٩٧٠	٣٥٨٠
١٩٨٠	٤٣٠٠
١٩٩٠	٥٢٠٠ تقديرية
٢٠٠٠	٦٣٠٠ تقديريه

السنة	العدد بالملايين العراق
١٨٩٠	١ر٧
١٩٠٠	١ر٨
١٩١٩	٢ر٨
١٩٣٥	٣ر٥
١٩٤٧	٤ر٩
١٩٥٧	٨ر٣
١٩٧٧	١٢ر٢
١٩٨٠	١٣ر٤
١٩٩٠	١٦ر٢ تقديرية
٢٠٠٠	٢٣ر٨ تقديرية

ان معدلات الزيادة السكانية التي يسجلها العراق في هذه الفترة في اعتقادي هي دون المستوى المطلوب وقد كتبت حول هذه النقطة ، واعتبرت قلة السكان في العراق مشكلة اقتصادية ، وذلك في عام ١٩٥٦ وذكرت في كلمتي ان مستقبل القطر سيتطلب المزيد من الايدي العاملة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ورفع في المستوى المعاشي للشعب[٩] • وقد تحققت توقعاتي هذه ، فان الوضع الحالي في العراق اقتصاديا ، يعكس الحاجة الشديدة جدا الى المزيد من السكان ، من اليد العاملة من الذكور والاناث • وقد فتح فعلا الباب امام القادمين للعمل من الفنيين وغير الفنيين ، من العرب وغير العرب ، وساوت القوانين في كثير من الحقوق بين العراقيين والعرب الذين جاؤا من اقطار متعددة ، وخاصة من مصر والمغرب • وليس بأمكاني ان اذكر رقما ولو قريبا من الواقع ، لبيان حجم الهجرة العربية الى العراق •

برامج التنمية الوطنية الشاملة ، تتطلب اعدادا متزايدة من الايدي العاملة والعقول المفكرة ضمانا للتنفيذ الناجح وفق الجداول الموضوعة • وعنصر الزمن في انجاز مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية

عامل مهم جدا في تحقيق الاهداف ، كما ان عامل جودة الانتاج هو الاخر مهم ايضا في عملية التنفيذ والنتاج المتحققة • ان تحقيق الزيادة في عدد السكان وبالمعدات المتوقعة ، يتطلب وضع برنامج واسع وعظيم التكاليف لتشجيع الزواج ، ورفع مستويات الانجاب والحفاظ على الاطفال ، ومن اجل الوصول الى ذلك هناك دراسات اجتماعية وسكانيـة كثيرة يمكـن الاعتماد عليها • علما ان التطبيق لابد وان يحتاج الـى خطـة تفصيليـة وتشريعات خاصة تتناسب واهمية الهدف • وفيما يلي بعض الخطـوط العريضة لمثل هذا البرنامج :

١ ــ فرض ضرائب متزايدة على العزوبة ، اذا لم تكن مبررة •

٢ ــ تقديم اعانات وقروض للمتزوجين الجدد • على ان تتناسب وارتفاع نفقات الزواج ، وتشمل العاملين في القطاعين الاشتراكي والخاص في المـدن والريـف •

٣ ــ تقديم مساعدات شهرية مقطوعة للاباء عن كل طفل وبقدر يسد الجانب الاكبر من نفقات المولود الجديد • وتستمر الاعانات حتـى يبلغ الولد سن الرشد ، (ما بعد الخدمة العسكرية بالنسبة للذكور وما بعد الكلية بالنسبة للاناث) • وتشمل كافة ابناء الشعب • يضاف الى ذلـك اعطاء تخفيضات خاصة للاولاد في الحصول على المواد الغذائية ، واعانات مالية لانتاج الالبسة والاحذية للاطفال وتسعيرها دون مستوى التكاليف • وتخفيض اجور النقل ورسوم مراكز الترفيه والسياحة بالنسبة للاطفال •

٤ ــ ضمان سكن مناسب لكل زوجين لا يملكان دارا على اساس التمليك بعد تسديد بدلات القيمة •

٥ ــ توفير النقل العام الرخيص ، او تسهيل حصول الفرد على واسطة نقل خاصة •

٦ ــ ضمان حد ادنى لمدخولات الاسرة ، وعلى ان تتحمل الدولة هذا القدر ، في حالة وقوعه دون الحد المقرر •

على الدولة ان توفر للفرد السكن والعمل والنقل وتتبنى مبـدأ الكفاية عند تقدير العطاء ومبدأ الشمولية في التوزيع •

ولابد ان يأخذ المخطط العراقي بنظر الاعتبار ، حاجة مشاريعه من اليد العاملة ، وحاجة اسواقه الى العدد المتزايد من المستهلكين لذا فان دفع مشاريع تنمية الموارد البشرية قد بات ضرورة تفرضها الحاجة القائمة .

ان فتح مجالات الهجرة لابناء الدول الشقيقة والصديقة يكون حلا لمشكلة النقص في اليد العاملة ، ولكنه حل وقتي من جهة ومقرونا بالتحفظات من المشاكل المحتملة الوقوع نتيجة ارتفاع نسبة المهاجرين الى مجموع السكان ، وخاصة بين العمال وفي المجتمعات الضيقة ، ولو ان مثل هذه الهجرة تؤدي الى التقارب بين ابناء الامة الواحدة ، ووحدة الامة هو هدف الجميع . وعلى المخطط ان يكون واعيا ، لما قد تسببه مثل هذه الهجرة من مشاكل ، وان يكون مستعدا لسد الثغرات التي قد تحدث في مجالات العمل بسبب عودة المهاجرين في وقت ما ولسبب ما .

ان مصادر الثروة لا تزال عظيمة في العراق ، لذا فهو بحاجة الى المزيد من البشر للاستثمار والتنمية على المستوى الافضل .

لا يمكن ان يتكهن احدنا عن عدد السكان الذين تتمكن الارض من اعالتهم في وقت معين ، وفي مستوى معايشي محدد ، كما ولا يستطيع الواحد منا ان يضع ارقاما حول هذه التقديرات بالنسبة للعراق ، لأن التغييرات عديدة وسريعة ، مما تجعل الاحتمالات المقبلة صعبة التحديد . لذا فانا مستعد لقبول فكرة تحديد العدد المناسب من السكان للقطر ، وبالتالي لا استطيع قبول مبدأ (نسبة الانسان الى الارض)

او مبدأ الموازنة بين الانسان والموارد

وقد تحدث عن ذلك (دوريس ادمز ، ١٩٥٨)

ان زيادة السكان السنوية في العراق حاليا حوالي ٣٪ في السنة . وهذا المعدل سيتعرض الى انخفاض مستمر تحت تأثير عوامل عديدة تعمل ضد بقاء الزيادة في مستواها المرتفع عادة في كثير من الدول النامية . ومن هذه العوامل ارتفاع نسبة التحضر الى مجموع السكان (في العراق

بلغ الحضر ٦٩٪ من مجموع السكان في ١٩٨٠) ، وارتفاع نسبة عدد المثقفين من الناس (تحقق الكثير في العراق عن السنوات الاخيرة) وارتفاع مستوى المعيشة اقتصاديا واجتماعيا (سجل الدخل السنوي للفرد ارتفاعا كبيرا في العقد الماضي ، وتقدم مستوى الحياة الاجتماعية في القطر ، وكثرت المواصلات الفكرية بين الفرد والمجتمع) مع التأثر بالافكار الواردة عن تحديد النسل والتي تبشر بها جهات دولية وعالمية .

ان التعرض الى فكرة النوعية في السكان وردت في كتب وابحاث قليلة ، وكانت تذكر على انها بديل عن الكمية فزيادة السكان في العالم باتت مسألة خطيرة ومخيفة ، وتدعو الفكرة الى تحديد الزيادة من اجل الحفاظ على مستويات معاشية افضل ، او الاهتمام بنوعية الاجيال بدلا من تربية اعداد اكبر من الناس ، وهي ترى ان المجتمع البشري المعاصر عليه ان يختار بين النوعية وبديلتها الكمية ، ولا مجال للتوفيق بينهما او الاخذ بكلتيهما . والفكرة تبشر بان العالم عليه ان يختار الكمية (زيادة في السكان) وهبوط في مستوى المعيشة . وفكرة العناية بالنوعية عند الكتاب البريطانيين[١٢] تقسم الى قسمين .

١ ـ النوعية الجسمية .

٢ ـ النوعية العقلية .

وهذا يعني ان العناية في جملتها تتركز على الانسان بيولوجيا (جسما وعقلا) ، وهذا يعني اهمال السلوك البشري والخلقي والتكوين النفسي والترابط الاجتماعي والتعاطف الانساني ، والقيم والمبادىء العقائدية التي اخذها الانسان عن سلفه جيلا بعد جيل .

ان نوعية الانسان ليست مسألة درجة الذكاء والخبرة الفنية بل هي تتناول ، على ما اراها انا ، ما ذكرته من قبل اضافة الى الجوانب الاخرى من شخصية الفرد ، وهي جوانب مهمة وقبل الصحة والثقافة ، والتحضر وللاخلاص والثبات والالتزام والكفاءة والعادات الحميدة والتعاون والاستقامة . وفوق كل ذلك الايمان بوحدانية الله سبحانه وتعالى ، والتمسك بسيرة السلف الصالح وحفظ التراث الموروث عن

الاجداد موضع عناية الامة .

كلها امور اعتبرها ثقلا لموازين النوعية البشرية

اما الامور التي تخفف موازين النوعية البشرية فمنها الجنون والعته والبله والطرش والبكم والعمى والعجز والصرع والتشويه الجسمي والضعف العقلي ، والاجرام والحقد وعدم الانسجام والانحراف في السلوك والاصابة بالامراض السارية وفوق كل ذلك الجهل والالحاد والنكران و ... و ... وغيرها بما يعتبر من رذائل الاخلاق .

التاريخ يحدثنا عن حالات كانت فيها الدول تجتذب النوعيات الجيدة من الافراد الذين يظهرون براعة في الفنون والاداب والعلوم ، او يملكون من المؤهلات الجسمية والعقلية مما يندر توفيره لدى الاخرين . وكانت المنافسة قوية بين الدول من اجل اكتناف هذه النوعية الجيدة من السكان . ونسمع اليوم تردد حديث (سرقة العقول) او (اجتذاب ذوي الكفاءات والمواهب في الاختصاصات الفنية والعلمية النادرة) . وتشتد المنافسة ويزداد السخاء من اجل سحب المزيد من ذوي المواهب اينما وجدوا ، ان مثل هذه الفئات الجيدة النوعية تساعد في وضع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المهاجر اليها مما جعل الاوساط الدولية تطلق على مثل هذه الحركة السرقة ، ولكنها مشروعة .

فللنوعية مكانة دونها الكمية بكثير .

رب رجل واحد يحدث من التغيير ما يعجز عنه الانسان .

تنمية الموارد البشرية في العراق تتطلب العناية بنوعية السكان ولايتحقق ذلك الا في فترة غير قصيرة ، ما وتنفيذ برامج واسعة ، منها ما هو خاص بالاسرة ، ومنها ما هو خاص بفئة من الناس ، ومنها ما هو من اجل تثبيت عادة او غرس صفة ، ومنها ماهو عام ينفذ على نطاق القطر كله.

برامج تنمية الموارد البشرية نوعيا ، عملية معقدة وصعبة تتعاون فيها الحكومة والمنظمات الشعبية والجمعيات والافراد وتتعدد السلطات الحكومية التي تشترك في تنفيذ مثل هذه البرامج ، التربية ، والصحة ، والعمل والشؤون الاجتماعية ، والتعليم العالي والبحث العلمي

والداخلية والتخطيط ...

والعناية بالسكان تفرض الاهتمام بالفرد في مرحلة قبل الولادة وخلال سني الحياة ، وحتى بعد الممات . وقد قسمت مراحل العناية بالفرد لتحسين نوعيته الى :

١ ـ قبل الولادة

٢ ـ الطفولة والشباب ـ دون الثامنة عشر

٣ ـ الرجولة ـ سن الانتاج ـ

٤ ـ الشيخوخة والعجز ـ التقاعد عن العمل

٥ ـ بعد الممات ـ

واضع هذه المراحل الخمس في البحث ، ضمن ثلاثة فصول فقط، أرى ان يتناول مرحلة الطفولة والشباب ، وتمثل مرحلة الاعداد الجسمي والنفسي والسلوكي ، وتستمر مع الفرد منذ الولادة وحتى خدمة الجيش. وتتناول العناية بالرقابة البيئية وبالمدرسة والنوادي ومؤسسات الشباب والجمعيات والمساجد والمكتبات واخيرا تهيئة الكوادر اللازمة للعمل والتوجيه في كل هذه المراكز الثقافية والصحية والتربوية .

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الرجولة والبناء . ومنها تتولى الدولة العناية بالجنى ، والحصول على الثمار التي غرست اشجارها في المرحلة الاولى من حياة الفرد . وتتميز هذه المرحلة بالنسبة للفرد بالعطاء والمشاركة الفعلية في البناء ، مع الاستمتاع بالثقة والاحساس بالكرامة والتقدير والتعاون المتبادل بين الفرد والمؤسسات في المجتمع . كل ذلك يقع عند الفصل الثاني .

اما الفصل الثالث فهي المرحلة التي يعود فيها الفرد ليتلقى العون من المؤسسات الرسمية والخاصة . ومما يخفف الكثير جدا من اعباء الدولة في هذه المرحلة ، ان الابناء وذوي القربى يتحملون القسط الاكبر من المسؤولية تجاه افراد الاسرة ، والاقارب والجيران وابناء البلدة . وهو الضمان الاجتماعي الذي فرضه الله سبحانه وتعالى على عباده القادرين تجاه العاجزين منهم . وهو الضمان الذي يقع كله على عاتق الحكومة ومؤسساتها والجمعيات وفروعها في المجتمعات غير الاسلامية . وتبقى

الحكومة مراقبة امينة عادلة على عمليات التنفيذ في نطاق الاسرة الضيق ونطاق المجتمع الواسع .

اما المرحلة الاولى ـ قبل الولادة ـ فهي مرحلة التمهيد والتهيؤ لرحلة الحياة الكبرى ، من المهد الى اللحد ـ وهي موضوع الجزء التالي من البحث . وستكون نموذجا موجزا للعرض التحليلي لبرنامج تحسين النوعية البشرية في عملية التنمية الشاملة للموارد البشرية في العراق

اما مرحلة ما بعد الممات فقد جعلتها المرحلة الخامسة من مراحل وجود الانسان فوق الارض ، وذلك لان الموت يمثل حالة الانتقال من الحياة الدنيا الى الحياة الاخرة . من مرحلة العمل الى مرحلة الميعاد والانسان بالفطرة يحب الحياة الكريمة ، وهو كذلك يريد ان يتمتع جسده ومقامه بتشييع كريم . وكما ان للحي كرامة يطالب بها فهو يطالب كذلك بالكرامة عند الموت . ويحس الفرد بالراحة النفسية والطمأنينة حين يعلم ان كرامته بعد مماته محفوظة قد صانتها القوانين والمؤسسات المسؤولة ، وتشمل هذه المرحلة مراسيم التشييع والدفن فقط ، وما بعد ذلك فامره موكول الى حاكم عاده ، قد حفظ للفرد كل صغيرة وكبيرة .

من الواضح ان تحسين النوعية البشرية يفرض وقبل كل شيء العناية بمرحلة ما قبل الولادة . هذه المرحلة اعتبرها الوقاية الضرورية لمرحلة الطفولة خاصة والحياة ككل عامة بالنسبة للفرد في المجتمع . وكل الاجراءات والتحفظات المقترحة تعتبر امور وقائية اذا تكلمنا بلغة الطب ، وهي استعدادات اساسية بلغة التربية .

ان التفكير في نوعية الانسان ، وحتى عند خلقه ، يجرنا مباشرة وبشدة نحو التفكير في اختيار الابوين الصالحين ، ضمانا لانجاب الطفل الصالح . والطفل في ولادته يعني انضمام مخلوق جديد الى الاسرة البشرية باعتباره عضوا فيها جيدا كان او رديئا .

وهنا اود ان استبعد نقطتين عن الذهن : الاولى امكانية الحصول على الرجل الخارق ( ) اذ ان هذا الصنف من الناس لا وجود له في واقع المجتمع البشري ، ووجوده فقط في خيال الروائيين .

الانسان في واقعه مخلوق له صفات متميزة على غيره وصفات اخرى تميز غيره عليه ، والثانية ، حتمية الانتقال الوراثي لان علم الوراثة وعلم الطب يؤكدان على احتمال انتقال الصفات الجيدة والرديئة بنسب متفاوتة الى افراد الجيل الاول والى افراد الجيل الثاني وهكذا ... وهي الصفات التي تعرف بالموروثة • وقد كانت هذه الصفات وانفعالتها موضع عناية علم الوراثة الذي ركز تجاربه على الحيوانات والنباتات ثم طبقها على الانسان واخذت الجغرافية بجانب من هذا الحقل في دراستها للاجناس البشرية وصفاتها ، كما ان علم الطب بصورة خاصة حدد الامراض التي يرثها الخلف عن السلف ، وبين نسب احتمال الانتقال هذا مؤكدا بالتجربة تفاوت قدر الانتقال وان هناك استعدادا للوليد في نقل مرض من امراض والديه ، والاستعداد هذا يمثل الاحتمال • والاحتمال مقيد بظروف ماضية تتعلق بالسلف ، وحاضرة تتعلق بالوليد ، ومع ذلك ، فهناك حد ادنى من الالتزامات يجب الاخذ بها على انها من باب الوقاية او من باب درء المخاطر على حد تعبير الاطباء ، وفي لغة الجغرافية يعبر عنها بتهيئة الظروف المناسبة•

اما الالتزامات الوقائية فتوضع في مجموعتين !

أ ــ مجموعة ما قبل الزواج

١ ــ اختيار الزوجة الفاضلة(جسما وعقلا) لان الام على مايبدو هي الاكثر تأثيرا في الطفل • ولم يرد على لسان انسان افضل من ــ تزوجوا الودود الولود ــ[١٣] • والمرأة الودود اقدر فزيولوجيا على انجاب النسل الجيد • واما الولود فهي المرأة الكثيرة الانجاب ، ويهتدى للوصول اليها في معرفة صفات الام والاخوات والقريبات •

٢ ــ **الابتعاد عن الزواج من القريبات بالنسب او عدم حصر التزاوج في نطاق الاسرة** ، مهما كانت كبيرة • واصبح هذا مبدأ مفصلا يقره الطب • فالزواج بالقريبات عادة يرافقه قلة في الانجاب ، وتعدد في العاهات وضعف في القابليات عند الجيل الجديد والاجيال التالية ــ اغتربوا حتى لا تضووا ــ[١٤] • والمصاهرة بين الاسر البعيدة يزيد الترابط في المجتمع ، ويقلل من الفروق الفردية بين افراد المجتمع •

٣ ــ تجنب الزواج بالمراة ذات المنبت السيء ، تجنبا عن المشاكل

الاجتماعية • وهو مبدأ وقائي اجتماعي • فالمرأة الناشئة في بيئة عائلية غير ملتزمة بالمكارم ، لا تستطيع غرس القيم العليا والاخلاق الحميدة في نفوس الاولاد ، بعد ان فشلت وفشل اسلافها في الالتزام بها • ان الالتزام بالخلق الرفيع والابتعاد عن المنكر فضيلة تزيد في وزن نوعية الفرد •

٤ ــ التجانس البيولوجي بين الزوجات • من الاعراض الشائعة في بعض الزيجات حالة عدم التجانس في الدم والمعروفة باسم

هذا وان الطب قد توصل الى معرفة الامراض التي تنتقل من الابوين الى الاولاد ، وتؤدي الى نقص في قابلية المصاب عقليا او جسميا ، ومن هذه الامراض ، الصرع ، الحصبة الالمانية ، البرص ، السكر ، امراض الشرايين ، امراض الاذن ، خرف الشيخوخة ، بعض الامراض الزهرية •

٥ ــ يمنع قطعيا استعمال التلقيح الاصطناعي ، لان هذه الطريقة تكون سببا في خلق عقدة نفسية عند الاطفال الذين جاؤا بهذه الطريقة من الانجاب •

ان الام الصالحة نفسيا وجسميا وعقليا وسلوكيا للانجاب ، هي التي تضع الطفل القوي السليم ، وتربي الولد السوي ، وتنشيء الرجل المستقيم •

ب ــ مجموعة ما بعد الزواج

اختيار الزوجة السليمة معناه توفير الارض الصالحة للنبات القوي ، وربة البيت السعيد ــ جنة المؤمن داره ــ[١٥] ، وشريك للرجل في داره وماله • وفي الفترة التي تلي الزواج هناك امور يعتبر توفرها عاملا وقائيا يحفظ اعضاء الاسرة ، وخاصة الجدد منهم ، من الانحرافات الخلقية والنفسية ومن التشويهات الجسمية • والامور هي :

١ ــ معالجة المشاكل المعاشية المادية منها تكاليف السكن والنقل وتوفير السكن والنقل وتوفير الضروريات وبعض الكماليات • وذلك من موارد الزوجين والاعانات الرسمية والعائلية • وعندئذ يبتعد عن البيت الجديد حالات القلق والاضطراب وقلة الانسجام وما قد يعقب من اختلافات ومشاحنات وربما تؤدي الى الفراق الموقت او الدائم •

٢ ــ رعاية الطفل من قبل الام ضرورة يفرضها الحرص على التنشئة السليمة ، ولا يختلف في اهميتها اثنان • والرعاية تمثل العنصر الثالث بعد الولادة والصحة العامة في تكوين الطفل السليم • والرعاية غير المختصة والمربيات غير الكفوءات يعني طفولة مهددة بتكوين العقد النفسية والتشويهات الجسمية والانحرافات الاخلاقية •

٣ ــ مراقبة الام والطفل من قبل دور الرعاية • ومؤسسات الخدمة الاجتماعية ، وخاصة الاسر التي بحاجة الى مثل هذه المراقبة والتوجيه السليم بسبب جهل الام او تخلف البيئة ، علما ان مثل هذه المؤسسات قد ازداد عددها في السنوات الاخيرة وبدرجة تبعث على الاطمئنان في الخدمة في المدن والكثير من القرى القريبة من المراكز الحضرية ، ومع ذلك فالمطلوب مزيدا من الرعاية الصحية والاجتماعية •

في حالة الزواج غير الموفق يستحسن التعجيل بالفراق في حالة وجود علة دائمة لا يرجى التخلص منها في احد الزوجين ، او وجود اختلافات باقية رغم جهد الاهل والاصدقاء المبذولة من اجل رتق الشق بينهما وفي فشل الفراق المؤقت • اما الفراق الدائم ــ الطلاق ــ فهو ابغض الحلال عند الله وهو ضرورة لابد من وجودها في المجتمع ، لوضع نهاية للزيجات الفاشلة وتقليل اضرارها بالنسبة للمواليد الجديدة ، وللابوين كذلك ، اذ قد يجد كل منهما حياة سعيدة مع شريك اخر ان رغب او رغبت في ذلك •

والطلاق مشكلة اجتماعية كما وانه ضرورة اجتماعية تحدث عنها رجال القانون والشريعة والاجتماع • واعتبرت حالات الطلاق ظاهرة اجتماعية ، تحصى وتدرس وتحلل ويقترح لها الحلول المناسبة في الدراسات الديموغرامية والجغرافية[١٦] •

وبقد رما يتعلق بموضوع الدراسة ، فان امر الطلاق في غاية الاهمية اذا كانت الحالات المرضية هي الاسباب المبررة له • ومن الامراض التي تتخذ سببا لطلب الطلاق هي الجنون والبرص والجذام والعنة والعقم والقروح والسل ، هذا اضافة الى العيوب الجسمية التي قد يخفيها احد الزوجين ، والاخفاء يعتبر سببا مرجبا لفسخ عقد النكاح ومن ذلك العمى

والخرس والطرش وقطع البدين او الرجلين او احدهما . والسكوت عن العيب يعتبر بحكم القانون تدليسا وغشا . والسلامة من العاهات والامراض المعدية والمجدة من الكفاءة الزوجية اساس الزواج المشروع الناجح الذي لا طعن فيه ولا خطر منه . بل هي الاساس الرصين لكيان الاسرة السعيدة في المجتمع السعيد ، اما استمرار الزواج مع وجود العاهات الظاهرة منها والخفية فخطر على كيان الاسرة وبالتالي على المجتمع ، وهو بالوقت ذاته ظلم يقع على احد الزوجين . وقد قيل الظلم مرتعه وخيم .

وتستطيع الدولة ان تلعب الدور الاساسي والمهم في تنظيم الزيجات ، وضمان سعادة الاسر وذلك عن طريق التشريعات الصادرة والتدخل المباشر بالامر عند تقديم الشكوى من زوج ضد زوج .

ودور الدولة الخطير تنفذه في واحدة من المرحلتين ، ـ الاولى ، الحيلولة دون وقوع الزواج ـ اجراء وقائي ـ اذا كان احد الزوجين مريضا بمرض يمكن ان ينتقل الى الاولاد . والمصلحة العامة تفرض اتخاذ مثل هذا الاجراء . وفيه حماية للمجتمع والدولة مسؤولة عن حمايته ، ومن للمجتمع غير السلطة !؟ واذا اعتبر هذا الاجراء قاسيا عند اتخاذه يحق طالبي الزواج ، فانه والحق يقال اجراء ضروري للحفاظ على سلامة المجتمع . اما المنع فيتم بامر من الجهة الرسمية وبتقرير من لجنة طبية مختصة تعمل وفق قانون قد راعى الجوانب الاجتماعية والصحية من المشكلة . ويكون المنع دائميا او وقتيا بحسب الحالة المرضية .

والمجتمع العراقي في مقارنات دراسية ومشاهدات شخصية ، يظهر اليوم وعلى اعضائه مظاهر السلامة من كثير من الامراض التي كانت موجودة بين الاسلاف . اما المرحلة الثانية ، فان الدولة تلزم في بعض الحالات ، الزوجين بعدم الانجاب لاسباب سبق ان اشرت اليها . ففي الوقت الذي لا تحرم الاشخاص من حقهم في العيش السوي ، يحق للسلطة ان تجيز الزواج مع شرط عدم الانجاب بصورة نهائية او بعبارة اخرى ، فرض العقم على الزوجين ، ان كانت الحالة المرضية من النوع الموروث ، وهذا اجراء منطقي معقول ، تبرره المصلحة الخاصة والمصلحة العامة على